الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-12-14

النصر
ANNASR
يومية إخبارية وطنية

مرشح «الأفلان» ترأس عاصمة الولاية

الانتهاء من تنصيب المجالس البلدية ببسكرة

انتهت أمس، عملية تنصيب المجالس المنتخبة بولاية بسكرة عبر كافة البلديات الـ27 بعد الإعلان عن النتائج النهائية بها.
وبالمناسبة أشرفت السلطات الولائية والمحلية على تنصيب المجالس المنتخبة عبر 10 بلديات خلال اليوم الثاني من العملية والتي مست كل من سيدي عقبة شتمة، مليلي، أوماش، طولقة، بوشقرون ، ليشانة، خنقة سيدي ناجي، والفيض.
و تم تنصيب 17 مجلسا بلديا أول أمس، قبل أن يتم انتخاب وتنصيب طارق جودي عن حزب الأفلان رئيسا للمجلس الشعبي البلدي ببسكرة، فيما نصب عقبة حفناوي رئيسا لبلدية القنطرة بالإجماع من طرف أعضاء المجلس.
وببلدية برج بن عزوز تم تنصيب الطيب عبد القادر رئيسا فيما نصب البار جابر رئيسا للمجلس الشعبي البلدي لفوغالة، و إلياس بطيب بأورلال، وبمخادمة تم تنصيب يوسف لحذاري رئيسا جديدا للبلدية. أما في بلدية ليوة فقد تم تنصيب أحمد نوي رئيسا جديدا للمجلس البلدي، وشنافي لخضر رئيسا لبلدية برانيس، فيما تم تنصيب عادل العابدي على رأس المجلس البلدي لزريبة الوادي، كما عادت رئاسة بلدية سيدي عقبة لحمزة نسيب عن حزب جبهة التحرير الوطني.
ويذكر أن عمليات التنصيب جرت بحضور السلطات المختصة إلى جانب ممثلي المجتمع المدني وأعيان المناطق المعنية.

ع/ب

بعد فصل القضاء في نتائج الانتخابات

تنصيب المجلس الشعبي لبلدية قالمة

نصبت والي قالمة، لبيبة ويناز، المجلس الشعبي البلدي لبلدية قالمة مساء الأحد، بعد أن فصل القضاء في موضوع التنازع حول نتائج الانتخابات التي جرت في 27 نوفمبر 2021.
و يتكون المجلس الجديد من 33 عضوا من عدة تشكيلات حزبية، يتوقع أن تختار رئيسا للمجلس خلال الساعات القادمة من خلال الاتفاق في ما بينها لتجاوز الخلافات و التوجه إلى العمل الميداني، و التكفل بانشغالات المواطنين في مجالات عديدة، بينها النقل و تنظيم حركة السير، و تطوير و تهيئة المحيط العمراني، و النظافة و السياحة و الاستثمار و السكن، و غيرها من التحديات التي تواجه المدينة التاريخية العريقة، التي فقدت الكثير من جمالها و سمعتها التاريخية و السياحة، تحت تأثير فوضى العمران و قصور في التخطيط و الإنجاز.
و قد تم تنصيب ما لا يقل عن 31 رئيسا للمجالس الشعبية البلدية بقالمة، و يتوقع الانتهاء من العملية و استكمال التنصيب عبر 34 بلدية خلال الساعات القادمة، في حين ما زالت المشاورات مستمرة بين مختلف التشكيلات الحزبية لاختيار رئيس للمجلس الشعبي الولائي، الذي تنتظره هو الآخر تحديات و ملفات هامة تتعلق بالتنمية المحلية، و خاصة في مجال السكن و الاستثمار و النقل و الزراعة و تطوير شبكة الطرقات، و البحث عن المزيد من الموارد الجبائية لدعم الميزانية السنوية للولاية، و التخفيف من وطأة العجز الذي تعاني منه في السنوات الأخيرة.

فريد.غ

النصر
ANNASR
يومية إخبارية وطنية

العملية تشمل المجلس الشعبي الولائي اليوم

رؤساء دوائر سطيف ينصّبون المجالس البلدية الجديدة

جرى في اليومين الماضيين بولاية سطيف، تنصيب 60 مجلسا بلديا، على أن تُنظّم اليوم صباحا عملية تنصيب المجلس الشعبي الولائي، ويأتي هذا بعد فصل المحكمة الإدارية في جميع الطعون المودعة سابقا من قبل بعض المترشحين.

وأشرف يوم أمس، الوالي، كمال عبلة، برفقة مدير التنظيم والشؤون العامة ورئيس الدائرة، على مراسم تنصيب المجلس الشعبي الجديد لبلدية سطيف المكون من 43 عضوا، وذلك بحضور نواب البرلمان ومسؤولي الأحزاب السياسية والأعضاء السابقين والجدد للمجلس، وهي نفس العملية التي عرفتها ثاني أكبر بلديات الولاية، العلمة، حين أشرف مدير التنظيم والشؤون العامة ممثلا عن الوالي، على عملية تنصيب الأعضاء الجدد البالغ عددهم 33 منتخبا.

وتولى رؤساء الدوائر العشرين بالولاية، مهمة تنصيب المجالس البلدية المنتخبة في الاستحقاقات المحلية الماضية، سواء في الجهة الشمالية أو الجنوبية، حيث جرت العملية في ظروف عادية، وذلك بحضور السلطات الأمنية والنواب البرلمانيين وجمع من المواطنين.

وفضل أعضاء أغلبية المجالس البلدية المنتخبة، مثل سطيف وبئر العرش، تأجيل إجراء عملية التصويت على اختيار الرؤساء الجدد، وذلك لغاية اليوم الثلاثاء أو غدا الأربعاء، بهدف استغلال الساعات القادمة في حسم المفاوضات بين مختلف التشكيلات السياسية وحتى القوائم الحرة و عقد التحالفات في ما بينها، قبل إجراء عملية الاقتراع السري تحت إشراف رؤساء الدوائر.وعلى عكس بعض البلديات التي فضلت تأجيل عملية التصويت على رئيس المجلس، تطبيقا للمادة القانونية التي تسمح للأعضاء المنتخبين باختيار رئيس المجلس في مهلة قانونية لا تتعدى خمسة أيام منذ إتمام عملية التنصيب الرسمي، فإن بعض البلديات الأخرى فضلت إجراء التصويت في الساعات الماضية، تطبيقا للمادة 64 من القانون 10-11 المتعلق بالبلدية.

وصوّت أمس الأول، الأعضاء المنتخبون الجدد ببلدية عين أزال الجنوبية، لصالح ممثل حزب جبهة التحرير الوطني، جعران نور الإسلام، رئيسا جديدا، بعد حصوله في المجمل على 19 صوتا من مجموع 19 منتخبا.

بلدية عين الكبيرة الشمالية تعرفت هي الأخرى في الساعات الماضية على رئيسها الجديد، بعد تصويت غالبية الأعضاء على ممثل حزب التجمع الوطني الديمقراطي رابح مازاري.

وجرت مساء أمس، عملية الاقتراع السري لاختيار رئيس المجلس الشعبي البلدي الجديد، لعين ولمان، حيث فاز ممثل حزب التجمع الوطني الديمقراطي قرباص ياسين بأغلبية الأصوات، من خلال حصوله على 20 صوتا مقابل ثلاثة أصوات فقط لممثل حزب جبهة التحرير الوطني.

وعلى مستوى بلدية العلمة، وقع اختلاف كبير بين الأعضاء المنتخبين حول موعد إجراء عملية التصويت، حيث فضل أعضاء المكتب الأول الخاص بالترشيحات، إرجاء الأمر لغاية هذا الخميس، لكن غالبية الأعضاء البالغ عددهم 23 منتخبا، رفضت ذلك وقررت إجراء العملية مباشرة بعد التنصيب، حيث انتخب الأعضاء بالإجماع ممثل حزب التجمع الوطني، حمودي عبد الحميد، رئيسا جديدا لبلدية العلمة.

وتترقب اليوم، التشكيلات السياسية الفائزة في انتخابات المجلس الشعبي الولائي، معرفة هوية الرئيس الجديد، حيث ينتظر إجراء التصويت السري للأعضاء الجدد البالغ عددهم 55، مباشرة بعد انتهاء عملية التنصيب التي سيشرف عليها الوالي.

أحمد خليل

الشروق

البلديات الغنية والكبرى "تسيل لعاب" التشكيلات السياسية

الأحزاب تشرع في حصد "غنائم" المحليات!

■ السلطة المستقلة تعلن عن النتائج النهائية للطعون

أسماء بهلولي

شرعت، أمس، السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في الإعلان عن النتائج النهائية للاستحقاقات المحلية، وذلك ساعات بعد صدور نتائج آخر الطعون المودعة لدى مجلس الدولة، في وقت لا تزال عملية تنصيب المجالس المنتخبة من قبل ممثلي ولاة الجمهورية متواصلة.

تلقت الأحزاب السياسية والقوائم الحرة المشاركة في محليات 27 نوفمبر الفارط، النتائج النهائية للانتخابات وذلك بناء على ما أسفرت عنه نتائج الطعون المودعة لدى مجلس الدولة، وحسب مصادر "الشروق"، فإن الإعلان عن النتائج كان من قبل مندوبيات السلطة الوطنية المستقلة في الولايات، وهذا حسب كل دائرة انتخابية، لتشرع بذلك كل المجالس المنتخبة عبر ربوع الوطن وبصفة رسمية في عملية التنصيب ما عدا تلك التي تواجه انسدادا بسبب خلافات واختلالات داخلية أرجعها الكثير من المنتخبين لسوء معالجة قانون الانتخابات لبعض الحالات المتعلقة بحصول قائمة انتخابية على ما نسبته 35 بالمائة بمفردها.

في وقت تؤكد فيه، مصادرنا على أن تنصيب المجالس البلدية، وكذا الولائية يسير بصفة عادية في الولايات الجنوبية، وكذا الشرقية على غرار ولاية قسنطينة وعنابة وجيجل، في حين لا تزال المدن الكبرى في الشمال تواجه عدة عراقيل في التنصيب بسبب الانسدادات وعدم التوصل إلى اتفاق بين المنتخبين وهو الأمر الحاصل في ولايتي العاصمة ووهران التي لم يفصل فيهما بصفة نهائية، يأتي هذا بالتزامن مع تأكيد القيادي في حركة مجتمع السلم ناصر حمدادوش على أن عملية تنصيب المجالس بالنسبة لحمس لا تزال مستمرة، مشيرا أن أكبر البلديات كانت من نصيبهم على غرار بلديتي وهران وعنابة، وكذلك قسنطينة إضافة إلى البليدة وبلدية المسيلة، في إنتظار أن يتم ترسيم النتائج بصفة نهائية.

من جانبه، يؤكد القيادي في حركة البناء الوطني وهاب قلعي أن حزبه يتجه نحو استكمال تنصيب كافة المجالس التي حاز فيها على الأغلبية وفاز بها برئاسة البلدية، مشيرا أن حركة البناء تمكنت ولأول مرة من افتكاك أهم البلديات على المستوى الوطني في انتظار فقط ترسيم النتائج قائلا: "في العاصمة تحصلنا على أهم البلديات على غرار بوزريعة والعاشور، في حين الصراع لا يزال متواصلا في بلديتي الكاليتوس وبراقي التي لم يفصل فيهما الأمر بعد".

والأمر نفسه بالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني، الذي لا يزال يصارع لافتكاك المزيد من البلديات بعد دخوله في تحالفات حزبية مع كل من حركة مجتمع السلم والتجمع الوطني الديمقراطي وجبهة المستقبل، ليرفع بذلك من حصة ترأسه للبلديات في حدود 250 بلدية على المستوى الوطني دون احتساب المجالس الولائية التي لم يفصل في عددها بعد.

فيما يستمر المد والجزر في اختيار رؤساء البلديات

حديث عن تنصيب امرأة على رأس المجلس الولائي للعاصمة

لا تزال أسماء كثير من "الأمير" على مستوى بعض بلديات العاصمة، لم تكشف بعد، بسبب استمرار المد والجزر والمنافسة الشرسة في اختيار الممثل الرئيسي لكل مجلس بلدي حيث تبقى الأنظار مشدودة منذ بداية الأسبوع إلى غاية آخر لحظة التي سيفصلها الصندوق، الذي يعتبر في مثل هذه الحالات المنعرج الأخير في تحديد "المير" رغم التكتلات ومعها منح الأصوات التي تبقى بمثابة واجهة قد يغيرها "الستار" في آخر المطاف، في وقت يدور حديث عن تنصيب امرأة ولأول مرة على رأس المجلس الشعبي الولائي.

راضية مرباح

كشف أكثر من مصدر مؤكد لـ"الشروق"، أن المجلس الشعبي الولائي للعاصمة، سيعرف هذه العهدة الكثير من التغييرات والوجوه الجديدة، مؤكدين أن كرسي رئاسته سيكون هذه المرة من نصيب العنصر النسوي، حيث يدور حديث عن إمكانية تنصيب امرأة رئيسة للمجلس الشعبي الولائي، وإن صدقت التكهنات ستكون حسب المتتبعين للشأن، أول امرأة تنتزع لقب رئيسة "أبيوي" العاصمة منذ الاستقلال. وأشارت المصادر ذاتها إلى أن أكثر الأسماء تداولا هي إحدى المناضلات عن حزب جبهة التحرير الوطني وهي منتخبة بإحدى بلديات العاصمة، حيث سيتم التعرف على الوجه الجديد خلال الاقتراع الذي سيكون بحر الأسبوع المقبل على أكثر تقدير.

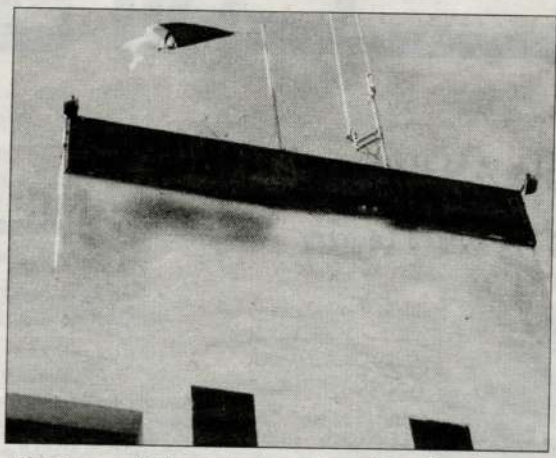

وتشير آخر الأصداء إلى أن رئيس المجلس الشعبي الولائي السابق، كريم بنور المنتخب عن حزب جبهة التحرير الوطني، يكون قد انسحب من انتخابات المجلس الولائي لمحليات 2021 بعد اعتلاءه الكرسي ذاته لعهدتين متتاليتين وقبلها كان رئيسا لبلدية حيدرة.

وفي سياق المحليات، تبقى الأنظار مشدودة هذه الأيام بشأن اختيار أسماء "الأمير" على رأس بلديات العاصمة، حيث تتدحرج كل يوم بين مترشح وآخر، بسبب المنافسة الشرسة بين مترشحي الأحزاب، لاسيما وأن طريقة القوائم المفتوحة التي استحدثت هذه المرة في الانتخابات البلدية لم تضبط الفائز الحاصل على أعلى الأصوات، ما ترك المجال مفتوحا أمام المعترك ومعها ارتفاع حالات التكتلات و"بيع" الأصوات، فيما تبقى نتائج التنافس مفتوحة أمام كل التكهنات بسبب ظهور مشاكل "التمردات" ومنح الأصوات لغير المتفق عليها في آخر لحظة حيث تشير مصادر "الشروق" أن كل شيء يمكن أن يتغير في الدقائق الأخيرة، ويبقى الصندوق الفيصل في اختيار "الأمير" الجدد الذين سيتم الإعلان عنهم خلال الساعات القليلة المقبلة أو بقية أيام هذا الأسبوع كأقصى حد.

منتخبون يسبحون عكس تيار القيادات الحزبية

"معركة التحالفات".. صداع لدى الأحزاب

لا تزال "معركة التحالفات" بين الأحزاب السياسية لحصد أكبر عدد من المجالس البلدية، حامية الوطيس، في ظل رغبة كل طرف نيل أكبر عدد من البلديات والمجالس الولائية، فيما تواجه مختلف الأحزاب السياسية مشاكل عويصة من أجل الفوز بمقاعد في البلدية.

وأخلط طموح ورغبة بعض المنتخبين الجدد في افتكاك رئاسة المجلس البلدي والولائي أوراق الأحزاب السياسية التي وجدت صعوبة في ضبط هؤلاء، لا سيما تلك التي دخلت في تحالفات سياسية مع تشكيلات أخرى، ووجدت نفسها في موقف لا تحسد عليها، لا سيما أن النمط الانتخابي الجديد يعطي الحق لكل منتخب في الترشح لهذا المنصب.

وسجلت العديد من الأحزاب السياسية حالات تمرد في صفوف منتخبيهم خلال عملية تنصيب المجالس البلدية والولائية، وذلك نتيجة رغبة بعض الوجوه في تولي منصب "المير" أو حتى رئيس المجلس الولائي، حيث سجلت بعض البلديات التي وقع فيها انسداد نتيجة صراعات، بين قوسين، داخلية ورغبة كل منتخب في الترشح لمنصب رئيس البلدية، ما دفع ببعض الأحزاب السياسية إلى إصدار تعليمة حزبية تضبط الوضع من أجل تفادي انفلات الأمور، لما للقضية من ارتدادات سلبية على التحالفات والتكتلات التي يعقدها الحزب مع تشكيلات سياسية أخرى، والتي يمكن أن تتأثر بفعل هذه الحالات الاستثنائية.

ويرى مراقبون أن قانون الانتخابات الجديد ونمط القائمة المفتوحة كان من أسباب ظهور حالات عدم الانضباط، لا سيما أن نظام القائمة المغلقة في الانتخابات السابقة كان فيها المترشح معروفا، وهو صاحب رأس القائمة، لذا فإنه من النادر تسجيل مثل هذه الحالات.

وفي شق آخر، سار العديد من المنتخبين عكس تيار القيادات الحزبية، من خلال إقرار تحالفات لا تتوافق مع التعليمات التي أصدرتها قيادات الحزب، والعمل من أجل عقد تحالفات تتوافق مع تصور القيادة السياسية وحساباتها في الاستحقاقات الأخيرة.

وضيعت بعض لأحزاب رئاسة البلدية في اللحظات الأخيرة ساعات قبل الشروع في تنصيب المجالس البلدية والولائية، بسبب تعنت القيادات الحزبية على رفع أشخاص غير مرغوب فيهم لدى بقية المنتخبين، من أجل رئاسة البلدية، في حين ارتأت بعض الأحزاب اللجوء إلى الترخيص للمترشحين اختيار مرشح الرئاسة عن طريق إجماع داخلي، وفي حال عدم التوافق يتم اللجوء إلى انتخاب داخلي في القائمة ذاتها، وصاحب أعلى عدد من الأصوات هو من يتقدم لرئاسة البلدية.

سعيد. ب

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

ستاذ القانون الدستوري نصرالدين معمري لـ"المساء":

تمثيل الولايات الجديدة يرفع تشكيلة "السينا" إلى 174 عضو

عهدة نصف الأعضاء تمدد إلى التجديد القادم

أكد أستاذ القانون الدستوري بجامعة سطيف، نصر الدين معمري في تصريح لـ"المساء" أن التقسيم الإداري الجديد الذي استحدثت 10 ولايات بالجنوب سيرفع عدد أعضاء مجلس الأمة من 144 إلى 174 عضو، حيث سيتم انتخاب عضوين عن كل ولاية جديدة مرة واحدة ،وليس على مرحلتين زيادة عن 10 أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية، عن الثلث الرئاسي، موضحا أن عهدة العضو المستخلف تنتهي عند استلام العضو الجديد لمهامه، حسب أحكام المادة 243 من القانون العضوي للانتخابات.

شريفة عابد

ينتظر أن تكون الانتخابات الخاصة بالتجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة، المتوقع تنظيمها شهر جانفي القادم مختلفة عن سابقتها، على خلفية التقسيم الإداري الجديد، الذي تم بموجبه استحداث 10 ولايات جديدة، من أجل تحقيق توازن تنموي جهوي وتقريب الإدارة من المواطن.

في هذا السياق، قال أستاذ القانون الدستوري، بجامعة سطيف نصر الدين معمري، لـ"المساء"، أن العملية تشهد تغييرات عديدة هذه المرة، بالنظر لارتفاع عدد الولايات إلى 58 ولاية، بعد التعديل الذي طرأ على القانون 09/84 الذي يحدد التقسيم الإقليمي للبلاد، بموجب الأمر الرئاسي 02/21 الصادر في 16 مارس 2021، والذي يحدد الدوائر الانتخابية، حيث تشير المادة 6 منه إلى أن الدائرة الانتخابية في انتخابات مجلس الأمة هي الحدود الإقليمية للولاية وفقا لقانون 09/84، وحددت حصة كل ولاية بمقعدين، بالتساوي بين كل الولايات.

وأضاف محدثنا، أنه تبعا لذلك، سيرتفع العدد الإجمالي لأعضاء مجلس الأمة الحالي، من 144 عضو موزعين ما بين 96 عضوا يمثلون الولايات بمعدل عضوين عن كل ولاية. و48 عضوا يمثلون الثلث الرئاسي، ويتم تعينهم من قبل رئيس الجمهورية من بين الكفاءات، ليصبح العدد الجديد المرتقب 174، باحتساب الولايات العشر الجديدة أي بزيادة 30 عضوا.(+10 بالنسبة للمنتخبين عن الولايات و+10 بالنسبة للثلث الرئاسي)

وذكر الأستاذ معمري، بأن التعديل الجديد الذي سيمس تركيبة مجلس الأمة، جاء مماثلا للتغيير الذي طرأ على عدد أعضاء المجلس الشعبي الوطني، والتي تقلص من 462 عضو إلى 407 بعد تعديل عدد الولايات وتغيير حصة المقعد الواحد من 80 ألف نسمة إلى 120 ألف نسمة لكل مقعد وفقا للمادة 3 من الأمر 02/21.

وذكر المتحدث بأن المادة 217 من القانون العضوي للانتخابات 01/21، تؤكد على انتخاب ثلثي أعضاء مجلس الأمة، ويجدد نصف أعضائه كل 3 سنوات، حيث كان أخر تجديد جزئي في 29 ديسمبر 2018، فيما تؤكد المادة 243 بأن عهدة العضو الجديد تبدأ بتاريخ انتهاء عهدة العضو المستخلف، لافتا إلى أنه لرئيس الجمهورية الحرية في تمديد مدة استخلاف أعضاء الثلث الرئاسي بعد انتهاء العهدة المحددة بـ6 سنوات، كما يقوم غالبا بتجديد العهدة لبعض الاعضاء الذين يحضون بثقته وقبوله.

مجلس الأمة دعامة للاستقرار المؤسساتي

وأبرز المتحدث، أهمية الانتخابات الخاصة بمجلس الأمة في مجال الحفاظ على التوازن بين المؤسسات الدستورية للبلاد، من خلال تخفيف التوتر بين الحكومة والبرلمان ومنع أي تجاوز أو استبداد لأي حزب يفوز بالأغلبية الساحقة في الغرفة الأولى.

بالإضافة إلى كون الدافع سياسي لوجود مجلس الأمة، هو منح كلمة الفصل للثلث الرئاسي، الذي يستقطب الكفاءات الوطنية والحكماء من النخبة والكوادر التي لديها خبرة وتجربة كافية للتأثير الإيجابي على سير الغرفة العليا للبرلمان. والأهم من كل ذلك، يضيف الأستاذ معمري، هو أن مجلس الأمة، يضطلع بمعالجة حالة الشغور. إذ يمنع من حدوث أي فراغ أو انهيار مؤسساتي، في حالة الحل والشغور الذي قد يمس المجلس الشعبي الوطني، أو منصب رئيس الجمهورية.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

تشكيلة فسيفسائية دون أغلبية حزبية

تأجيل تنصيب المجلس الشعبي الولائي بتلمسان

● أبرقت ولاية تلمسان إلى التشكيلات السياسية الممثلة في تركيبة المجلس الشعبي الولائي المنتخب يوم 27 نوفمبر الماضي، بتأجيل جلسة تنصيب المجلس الولائي التي كانت مقررة هذا الثلاثاء 14 ديسمبر إلى يوم 21 ديسمبر المقبل، وأفرزت الانتخابات الولائية الأخيرة تركيبة حزبية فسيفسائية من الأحزاب السياسية وقائمة حرة لم تتمكن أي منها من الحصول على نسبة 35 بالمائة.

يبقى الغموض سيد الموقف وتبقى التجاذبات بين الكتل الممثلة لصياغة تحالفات تفضي إلى انتخاب الرئيس وتشكيل الهياكل التنفيذية للمجلس الولائي، من نواب الرئيس ورؤساء اللجان الدائمة.

وتطمح كتلة جبهة التحرير الوطني التي فازت بتسعة مقاعد إلى ترؤس المجلس بحثا عن تحالفات وتوافقات مع أربع كتل على الأقل، وهو ما لم يتحقّق إلى اليوم، بسبب عدم وجود شخصيات توافقية تحقق الإجماع داخل كتلة الأفالان.

كما تسعى قائمة التجمع الوطني الديمقراطي التي فازت بثمانية مقاعد، وهي القائمة الوحيدة التي تقدمت بطعون أمام المحكمة الإدارية والمحكمة الدستورية بخصوص أخطاء في ترتيب الفائزين، إلى تحالف كتل أخرى لتحقيق أغلبية يجب ألا تقل عن 22 منتخبا، وهو أمر متعسر إلى حد الآن على قيادة الحزب ومرشحيه وسط التجاذبات الموجودة، والتي من الممكن أن تفصل فيها مجموعة الكتل الأخرى الممثلة في أروقة المجلس الولائي، مثل القائمة المستقلة لتجمع الحصن المتين الفائزة بستة مقاعد، حزب صوت الشعب المتحصل على خمسة مقاعد لأول مرة بولاية تلمسان، جبهة المستقبل خمسة مقاعد، حركة مجتمع السلم أربعة مقاعد، الفجر الجديد وحركة البناء، لأول مرة بالمجلس الولائي بثلاثة مقاعد.

ن.بلهواري

وصفها متابعون بـ"السابقة"

تأجيل تنصيب المجلس الولائي ومجلس عاصمة البليدة

● لايزال تنصيب رئيس وأعضاء المجلس الشعبي الولائي بالبليدة الـ47 وأيضا تنصيب مجلس بلدية عاصمة الولاية، مؤجلين إلى إشعار غير معلوم، فضلا عن بلديات أخرى، والتي تقاربت فيها نسبة نتائج محليات 27 نوفمبر الماضي، بالرغم من التحالفات التي تمت بين فائزين بمقاعد متقاربة.

جدل وتوتر تشهده البليدة، بسبب تأجيل تنصيب المجلس الشعبي الولائي ومجلس بلدية عاصمة الولاية بالخصوص، بالرغم من أن فترة الإعلان عن نتائج الفرز للانتخابات المحلية، دخلت أسبوعها الثالث، والتحالفات والمفاوضات جرت وانتهت، وتم التوافق أو الاتفاق بين أطياف حزبية وأحرار، على تشكيلة المجلس الشعبي الولائي والبلدي القادمين وتقاسم المكاسب الجديدة، لدرجة أن البعض بدأ في شكل غير رسمي يسطر مخطط عمله، ومباشرة مهامه التيابية الجديدة، والمجاهرة باتخاذ قرارات وتعليمات. الانسداد أدى إلى انتشار مكثف لـ"الإشاعة"، وتبادل التهم بين تيارات حزبية، وتناقل ذلك مباشرة عبر المواقع الافتراضية.

ب.رحيم

عدم الاستقرار عزز دور الإدارة في القرار المحلي

هل يحمل قانون الجماعات المحلية حلولا للانسدادات؟

● تعلق أحزاب سياسية ومنتخبون الآمال على قانون الجماعات المحلية المبرمج تقديمه خلال الدورة الحالية للبرلمان، لإنقاذ الوضع في المجالس المنتخبة بما فيها المجالس التي نجحت مكوناتها في الاتفاق على تقسيم الكعكة.

ومرد التعلق بالقانون الجاري تجهيزه، هو هاجس الانسداد الذي يتهدد مئات المجالس والتوقعات بوقوع انسداد في الفترة المقبلة، ورغم الحسم في التحالفات على مستوى غالبية المجالس البلدية، يرتقب أن يتكرر مشهد الانسداد في المرحلة المقبلة، بسبب شعور كثير من المنتخبين أن المناصب والمقاعد اختطفت منهم، ناهيك عن شعور كثير من المنتخبين بأنهم تم خداعهم، وأنهم طعنوا في الظهر من زملائهم في القائمة أو العائلة السياسية ذاتها.

حيث أظهرت نتائج الفرز أن مرشحين لم يشتغلوا خلال الحملة وعملية التصويت إلا لأنفسهم ولضمان فوزهم وحدهم بأكبر فارق في تلك الانتخابات، ومن غير المستبعد – تبعا لتشبع النفوس بالشعور بالمظلومية – أن يحدث تحول في التحالفات في أول منعرج، وخصوصا في المجالس البلدية التي لا تتوفر إلا على عدد محدود من الخيارات التي تمكن رئيس المجلس البلدي من شراء صمت أطراف التحالف عبر منحهم نيابات أو لجانا.

ورغم الصدى الذي خلفه انتخاب أعضاء جدد وتجديد الجماعات المحلية في غالب المجالس المحلية، وتفوق عديد المنتخبين الشباب على المخضرمين، تسلط الأضواء على ظاهرة أن قطاعا من المنتخبين الجدد لا يملكون وظائف مستقرة أو لا يشتغلون البتة (عاطلين عن العمل)، وهمهم الأكبر الحصول على منصب، وقد تم التبليغ عن حالات عدة شهدت انشقاق منتخبين عن كتلهم ومقايضة أصواتهم مقابل مناصب، ما يشكل عبئا كبيرا على استقرار المجالس في السنوات الخمس المقبلة. واستفيد من مصادر حزبية أن الهواتف لا تتوقف عن الرنين ناهيك عن الرسائل النصية، كما أن مقراتها أصبحت محجا لمنتخبين محليين للحصول على تدخل للقيادات المركزية لأجل منحهم مناصب في هياكل المجالس الجديدة، استنادا إلى حجم الأصوات التي حصلوا عليها.

ويعتقد أن أهم إصلاح يجب أن يتضمنه المشروع الجديد توفير للأغلبية حيازة منصب رئيس البلدية (لمنع سرقة الأصوات) وتكريس الحماية القانونية لرئيس المجلس البلدي المنتخب أو الذي تمت تزكيته عبر منع الانقلاب عليه أو تقييد عمليات سحب الثقة أسوة بما هو معمول به لرؤساء المجالس الولائية في المادة 59، حيث ينتخب رئيس المجلس لكامل العهدة المقدرة قانونا بـ5 سنوات، زيادة على الحماية الواجب توفرها له في مجال أخطاء التسيير لمنع الملاحقات التي أدت إلى القضاء على المستقبل السياسي للمئات من المنتخبين المحليين عبر الوطن.

وفي مسودة مشروع قانون الجماعات المحلية تم التنصيص على تعميم قاعدة انتخاب رئيس المجلس البلدي لعهدة كاملة (المادة 133).

ويعرقل عدم استقرار المجالس البلدية والذي أصاب مرات عدة المجالس الشعبية الولائية، أي إصلاحات مستقبلية لمنح صلاحيات تنفيذية أوسع لهذه المجالس وتقليص حضور ممثلي الإدارة في القرار المحلي، وخصوصا تجسيد التسيير الذاتي أو التشاركي والمضي في فكرة اللامركزية الفعلية، والتي تتطلب حتما تقليص صلاحيات رئيس الدائرة ووالي الولاية، أو إلغاؤهما وإنهاء هيمنتهما على إدارة الشأن المحلي منذ الاستقلال. بل أن من شأن عدم استقرار المجالس المحلية تسليم القرار لممثلي الإدارة، وهي هيئات غير منتخبة ولا تتوفر على شرعية انتخابية بعكس المنتخب المحلي.

وشرعت السلطات في السنوات الماضي في نقل بعض المهام المسندة للدوائر إلى البلديات، وسط إشارات إلى التخطيط لإلغاء منصب رئيس الدائرة، لكن من غير المستبعد أن يتم الاحتفاظ بمنصب رئيس الدائرة والوالي لعقود أخرى، خشية السلطات من فقدان السيطرة على الوضع.

ف. جمال

التحالفات والكواليس لم تفض إلى أي جديد

تأخر في تنصيب مجالس بلدية و"ولائي" سكيكدة

● لاتزال بعض المجالس البلدية والمجلس الشعبي الولائي بسكيكدة تنتظر الفصل في الـ 10 ون، فيما أصبح المجلس الولائي تنصيبه مرتبطا ببحث كل من جبهة التحرير الوطني صاحبة الـ10 مقاعد، وجبهة المستقبل صاحبة الـ11 مقعدا، عن التحالف مع الأحزاب الفائزة بأكثر من مقعد، خاصة أن لعب الكواليس لا يزال لم يفصل بعد بين الجبهتين – التحرير والمستقبل – من أجل الأغلبية والفوز برئاسة المجلس الولائي.

وتسبب لعب الكواليس في تأخر تنصيب المجلس الشعبي الولائي الذي تسوده ضبابية وغموض من ل بعض الأحزاب التي لم تكشف بصفة نهائية عن تحالفها مع جهة معينة، وهذا ربما بسبب عدم التوصل إلى اتفاق نهائي بخصوص الشروط التي وضعتها الأحزاب المعنية بالتحالف لكونها هي العامل الرئيسي لفوز واحدة من الجبهتين بالأغلبية، وبالتالي الفوز برئاسة المجلس الشعبي الولائي الذي تنتظره ملفات هامة.

وقد علمت "الخبر" من مصادر مسؤولة أن السلطات المعنية بعمليات التنصيب قد أبرقت للجهات الإدارية من أجل تنصيب المجلس الولائي بحر هذا الأسبوع ومباشرة العمل نظرا للتأخر المسجل.

عباس فلوري

الازدحام المروري و الأحياء القصديرية يؤرقان المجالس المنتخبة الجديدة بالعاصمة

مكتب العاصمة: كهينة حارش

رغم حالة الشد والجذب التي تعيشها المجالس الشعبية البلدية بالعاصمة على غرار المئات من المجالس المحلية على المستوى الوطني بسبب عدم حسم التحالفات وهوية رؤساء المجالس والتي قد تتجه إلى حالات الانسداد خاصة في ظل تصادمها مع الآجال القانونية، إلا أن نهاية هذا الأسبوع ستكون حاسمة بالنسبة لهذه المجالس التي تنتظرها العديد من المهام والالتزامات خاصة عندما يتعلّق الأمر بالولايات الكبرى على غرار العاصمة، وهران، قسنطينة، .. وغيرها من الولايات التي يأمل مواطنيها في حياة أفضل مع توفير الضروريات والقضاء على النقاط السوداء في التسيير المحلي.

تنتظر المجالس البلدية والولائية المنبثقة عن الانتخابات المحلية لـ 20 نوفمبر الماضي العديد من الرهانات خاصة ما تعلّق بالرهانات الاقتصادية والاجتماعية من خلال فتح المجال للمستثمرين المحليين للاستثمار في المجال الفلاحي والصناعي بالإضافة إلى الرهانات الاجتماعية برفع الغبن على المواطن وحل المشاكل اليومية خاصة ما تعلّق بالبيروقراطية والفساد اللذان عشّشا في الإدارة الجزائرية منذ عقود خلت. وعلى غرار جميع ولايات الوطن، تعرف العاصمة الجزائرية عديد المشاكل التي عجزت المجالس المحلية البلدية والولائية حلّها خاصة ما تعلّق بالازدحام المروري الذي يعتبر من النقاط السوداء التي تعسر حلّها بسبب الضغط الرهيب الذي تعيشه العاصمة بسبب نزوح مواطنين الولايات المجاورة إليها من أجل عيش أفضل لما تقدمه من خدمات لاسيما في توفير مناصب العمل وكذا السكن مقارنه بولايات أخرى.

بالإضافة إلى مشكل الازدحام المروري سيجد المسؤولون المحليون المنتخبون حديثا على مكاتبهم ملف لا يقل أهمية عن الأول ألا وهو ملف الأحياء القصديرية التي نمت على أطراف العاصمة وحتى ببلدياتها الداخلية كالفطريات، وذلك بالرغم من لجوء السلطات المحلية في كل مرة إلى تهديم والقضاء عليها بعد إسكان المواطنين بسكنات لائقة، حيث أن المواطن البسيط لا يجد حلا للظفر بالسكن الاجتماعي إلا باللجوء إلى بناء سكنات فوضوية والتي أضحت نقطة سوداء تشوه بياض العاصمة.

كما يعيش أغلب العاصميين مشكل آخر استعصى حلّه وهو البطالة التي أضحت الشبح الأسود الذي خيم على سمائها على غرار عديد الولايات الأخرى، مما يدفع للكثير من الشباب إما للهجرة غير الشرعية أو للعمل في الأسواق الجوارية غير الشرعية مما يدخلهم في لعبة القط والفأر مع مصالح الأمن في كل مرة.

مشاكل البيروقراطية والمحسوبية وسوء التسيير كلّها ستكون على طاولة رؤساء المجالس الجدد الذين ستقع على عاتقهم مسؤولية إيجاد الحلول لمشاكل مستعصية عشّشت في الإدارة الجزائرية، وستخرج منها لا محالة بعد أن عقد المواطن الجزائري مثله مثل المسؤول العزم على بناء لبنات الجزائر الجديدة شيئا فشيئا.

مشاكل العاصميين لا تختلف كثيرا عن مشاكل المواطنين في باقي ولايات الوطن إلا أنه وباعتبارها عاصمة الجزائر فإن الرهان سيكون كبيرا والتحدي أكبر بالنسبة للمنتخبين الجدد الذي سيقع على عاتقهم مسؤولية ربح رهان استرجاع الثقة بين المواطن والمسؤول وكذا حل المشاكل العالقة خاصة منها المتجدرة منذ العشرات من السنين.

الشّعب

مطابقة للتقسيم الإداري الجديد

نحو زيادة عدد مقاعد مجلس الأمة

تطرح انتخابات التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة، ضرورة المطابقة مع التقسيم الإداري الجديد، تتمثل في ارتفاع عدد ولايات الوطن إلى 58 ولاية، منها 10 ولايات من جنوب البلاد.

هيام لعيون

تنص المادة 219 من القانون العضوي الناظم للانتخابات، على أنه يتم استدعاء الهيئة الناخبة بموجب مرسوم رئاسي، 45 يوما قبل تاريخ الاقتراع، على أن تجرى – كما جرت العادة– نهاية شهر ديسمبر، أي أواخر السنة، وهو ما لم يحدث لغاية الساعة.

وتأخرت بسبب انتخابات تجديد المجالس المحلية المنتخبة الولائية والبلدية، التي جرت في نوفمبر الماضي، وما يتبعها تنصيب المجالس وانتخاب رؤساء البلديات والولايات، وتشترط المادة 224 من القانون العضوي للإنتخابات، إيداع التصريح بالترشح في أجل أقصاه 20 يوما قبل تاريخ الاقتراع.

قال، أمس، أستاذ القانون بجامعة الجزائر، بوجمعة صويلح، في اتصال مع "الشّعب"، إن الجزائر مقبلة على تجديد جزئي لأعضاء مجلس الأمة الذي يحدث كل ثلاث سنوات، أي أنه سيتم انتخاب 48 عضوا من كل ولايات الوطن، قبل التقسيم الجديد، لكن زيادة عدد الولايات إلى 58 ولاية، يستدعي من السلطات التصرف حيال الأمر، وهذا عن طريق مخرجين، يكون الأول بإحداث تعديل في قانون الانتخابات، مثلما حدث مع قانون البلدية خلال التعديلات التي أصدرها رئيس الجمهورية، تماشيا والقانون العضوي للانتخابات الجديد، أو إيجاد مخرج دستوري أو "فتوى" للتخلص من هذه الإشكالية.

ويرى المتحدث، أن المحكمة الدستورية من شأنها أن تتدخل في مثل هكذا أمر، مشدّدا على أن انتخابات التجديد النصفي لأعضاء الغرفة الأولى للبرلمان، لا تقتضي التهويل، لأنها ستتم في آجالها المحددة، وإن وُجد أيّ إشكال سيتم الفصل فيه في وقته وفي آجاله، مبرزا أنه أمر لا يمس بجوهر العملية الانتخابية بل سيعالج من قبل المعنيين بالأمر.

ومعلوم أن انتخابات تجديد ثلث أعضاء مجلس الأمة، تتحكم فيها عدة عوامل، أولا الانتماءات السياسية التي تلعب دورا كبيرا في تحديد الفائزين، وهذا تبعا لنتائج انتخابات المجالس الشعبية والولائية، خاصة وأن الهيئة الناخبة تتكون من المنتخبين في تلك المجالس، إلى جانب دخول عامل التحالفات والتي قد تُرجح الكفة لطرف على حساب آخر، وهذا باستعمال مكانة المنتخبين وثقلهم.

وبما أن تنصيب المجالس المنتخبة، تم وفق قانون البلدية، وأن تعيين رؤساء البلديات سيتم الفصل فيه خلال الأسبوع الجاري، بموجب التعديلات المستحدثة على قانون البلدية، ووفق الآجال المحددة، سيقتضي استدعاء الهيئة الناخبة من قبل الرئيس عبد المجيد تبون بمجرد تنصيب المجالس المحلية بشكل رسمي عن طريق مرسوم رئاسي.

وبحسب المادة 121 من الدستور، فإن ثلثي أعضاء مجلس الأمة ينتخب عن طريق الاقتراع غير المباشر والسري، بمقعدين عن كل ولاية من بين أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية. كما تنص المادة 122، على أن عهدة مجلس الأمة تحدد بمدة 6 سنوات، على أن تُجدد التشكيلة بالنصف كل ثلاث سنوات، على أنه لا يمكن ممارسة أكثر من عهدتين برلمانيتين منفصلتين أو متتاليتين.

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

PRÉVUES EN FIN DÉCEMBRE

Les sénatoriales «décalées» à une date ultérieure

ELLES sont une affaire de tractations en coulisses par excellence.

MOHAMED BOUFATAH

Le collège électoral n'a pas été convoqué par le chef de l'État

Prévues à la fin du mois en cours, les sénatoriales seront reportées à une date ultérieure. Pour cause, le collège électoral n'a pas encore été convoqué par le chef de l'Etat. Dans ce contexte, l'article 219 de la loi organique, portant régime électoral stipule que «le collège électoral est convoqué, par décret présidentiel, 45 jours avant la date du scrutin». Or, l'installation de la majorité des assemblées locales n'interviendra pas avant la fin de la semaine en cours. Cette opération électorale indirecte qui concerne les élus locaux, en leur qualité de grands électeurs, verra la remise en jeu de 48 sièges, au sein de cette institution comprenant 144 sénateurs. L'échéance à venir qui sera organisée et supervisée pour la 1èrefois par les délégations de l'Anie, pourrait intervenir en janvier ou février prochains. Il est à noter que le quota de sénateurs des 10 nouvelles wilayas, devrait être fixé par décret présidentiel, avant la tenue de cette élection. Les sénatoriales constituent une affaire de tractations en coulisses par excellence. Elles sont un atout principal qui a été mis sur la table à l'occasion des négociations, en prévision des alliances scellées au niveau local. En outre, l'article 217 de la loi électorale, indique que « les 2/3 des membres du Conseil de la nation sont élus pour un mandat d'une durée de 6 ans . Les membres élus sont renouvelés, par moitié, tous les 3 ans ». « Les sénateurs sont élus au scrutin plurinominal majoritaire à un tour au niveau de la wilaya, par un collège électoral, composé de l'ensemble des membres de l'APW et ceux des APC », précise l'article 2018 du Code électoral. A la lumière des résultats des élections locales anticipées, le FLN devrait remporter la part du lion, lors de cette élection. La raison en est que le parti de Abou El Fadl Baâdji a obtenu 471 sièges aux APW, avec une majorité absolue dans 12 wilayas. S'ensuivra le RND de Tayeb Zitouni, qui a obtenu 366 sièges aux APW avec une majorité relative dans 10 wilayas. D'autres élus vont se présenter aux sénatoriales au titre des listes indépendantes. L'autre enjeu porte sur le choix des 24 nouveaux membres du Sénat par le président de la République. La révision constitutionnelle de 1996, qui a créé le Conseil de la nation, donne au chef de l'État le pouvoir de nommer, de manière discrétionnaire, un tiers des sénateurs, soit 48 membres. À titre de rappel, le dernier renouvellement partiel des membres du Conseil de la nation, qui remonte au 29 décembre 2018 a permis au FLN et au RND de rafler la majorité des 48 sièges mis en jeu. Le FFS avait obtenu les deux sièges de Tizi Ouzou et de Béjaïa. Le Front El Moustakbel qui sera engagé dans cette opération électorale, a également des chances de remporter des sièges au Sénat. Il n'en détient actuellement que deux, à savoir IIlizi et Ghardaïa. Ses chances sont liées au bon score réalisé lors des élections locales. Le MSP, quant à lui, pourra également s'adjuger quelques sièges au Sénat, s'il contracte des alliances pour ce faire. L'autre enjeu du renouvellement des membres du Conseil de la nation réside dans l'identité de celui qui occupera le perchoir du président du Sénat, occupé actuellement par Salah Goudjil. La Constitution prévoit qu'en cas de vacance du pouvoir, en raison d'une maladie grave et durable, de démission ou de décès du chef de l'État, l'intérim sera assuré par le président du Conseil de la nation pour une période de 90 jours, le temps d'organiser une élection présidentielle.

M. B.

Le Soir D'ALGERIE

FFS

L'enjeu du congrès refait surface

Prévu initialement pour fin septembre, le congrès du FFS a été reporté en raison de l'agenda imposé par les élections locales du 27 novembre dernier. Confronté à une crise interne, le parti doit tenir son rendez-vous organique dans un contexte marqué par la division de ses rangs.

Karim Aimeur - Alger (Le Soir) - L'instance présidentielle du FFS a convoqué une session ordinaire du conseil national du parti pour ce 25 décembre 2021 au siège national du parti à Alger. À l'ordre du jour, la situation politique du pays au lendemain de l'organisation des élections locales, durant lesquelles le FFS a réalisé un maigre résultat, et la situation organique, avec la préparation du prochain congrès ordinaire du parti à Alger.

Les membres de cette instance évalueront la participation du parti aux élections locales après que des membres de la direction, à savoir Hakim Belahcel (membre de l'instance présidentielle), et Youcef Aouchiche (premier secrétaire national) l'avaient qualifiée de « réussie », expliquant que le parti a réalisé les objectifs « politique et stratégique de sa participation », et ce, malgré le résultat mitigé. Au plan organique, les membres du conseil national aborderont, à en croire nos sources, le prochain congrès du parti, prévu initialement pour fin septembre, mais reporté en raison de l'agenda imposé par les élections locales du 27 novembre dernier. Confronté à une crise interne, le parti doit tenir son rendez-vous organique dans un contexte marqué par la division de ses rangs.

En effet, la décision de participer aux élections locales a provoqué un large mouvement de contestation d'une partie de la base militante, qui avait opté pour le boycott.

Ce scrutin a provoqué une nouvelle fissure au sein de ce parti de la mouvance démocratique et plusieurs sections, faut-il le rappeler, avaient dénoncé la position de la direction nationale. À travers le prochain congrès, le parti tentera de recoller les morceaux et d'unifier ses rangs pour espérer, par la suite, peser sur l'échiquier politique national. Le congrès sera-t-il organisé avant le renouvellement partiel des membres du Conseil de la Nation ? L'enjeu est de taille, surtout pour certains membres de la direction actuelle, contestée par la base, et qui sont prêts à tout pour arracher un siège de sénateur. Tenir le congrès avant les sénatoriales comporte un risque pour eux, surtout dans le cas où ils ne seront pas reconduits dans la direction, et donc leur chance de se présenter aux élections sénatoriales vont s'amenuiser.

Par contre, tenir le congrès après ces sénatoriales peut être salvateur pour eux, puisque leur candidature n'est qu'une question de formalité, malgré les quelques résistances qui ne manqueront pas de se manifester. Le problème est que les élections sénatoriales organisées habituellement fin décembre sont reportées puisque les grands électeurs qui sont les élus locaux (APC et APW) ne sont pas encore convoqués aux élections, sachant qu'ils doivent l'être par décret présidentiel 45 jours avant la date du scrutin (article 219 de la loi électorale).

Sans doute, le collège électoral sera convoqué après la fin des opérations d'installation des nouvelles assemblées dont beaucoup risquent le blocage en l'absence de la majorité absolue et des difficultés de contracter des alliances.

K. A.

Le Soir D'ALGERIE

NOUVELLES ASSEMBLÉES LOCALES

Le FLN se contenterait d'une vingtaine d'APW

Ayant obtenu la majorité relative au niveau de 25 Assemblées populaires de wilaya à l'issue des élections locales anticipées du 27 novembre dernier, le parti du Front de libération nationale se contenterait, au final de la présidence d'une quinzaine de ces assemblées.

M. Kebci - Alger (Le Soir) - Avec 471 sièges au sein des Assemblées populaires de wilaya et pas moins de 25 majorités relatives, ce qui lui vaut la première place à l'issue des élections locales anticipées du 27 novembre écoulé, le parti du Front de libération nationale se contenterait, au final, de la présidence d'une vingtaine seulement de ces assemblées. Jusqu'à hier, le vieux front du pouvoir s'est déjà assuré la présidence de cinq APW, à savoir, celles de Tindouf, Sidi-Bel-Abbès, Timimoun et Djanet.

C'est ce que soutient Rachid Assas, membre du bureau politique en charge de l'organique. Ceci au moment où la présidence de l'APW de Bordj-Badji-Mokhtar est tombée dans l'escarcelle du RND, celle de Jijel arrachée par le Front el Moustakbal et celle d'El Ménéa revenue à un élu indépendant.

Et les tractations en vue de sceller des alliances concernant les autres APW du pays se poursuivent toujours. «Il faudra attendre les derniers verdicts du Conseil d'État concernant les recours introduits par les partis et les listes indépendantes qui tomberont d'ici ce mercredi», affirme Assas qui avoue, dans un premier temps, ne pouvoir donner un quelconque pronostic en ce qui concerne les prévisions du parti parce que, dit-il, «les alliances se font et se défont au gré des offres des uns et des autres». Ceci, avant de prévoir, à demi-mot, la présidence d'une vingtaine de ces assemblées, comme pour signifier «l'inconsistance» de la moisson du parti.

Et de mettre, aussitôt, en cause la loi électorale, qui stipule que le candidat à l'élection à la présidence de l'APW doit être issu de la liste qui détient la majorité absolue des sièges. Et dans le cas de l'absence de cette majorité absolue en termes de sièges, les deux listes comptant au moins trente-cinq pour cent (35%) des sièges peuvent présenter un candidat.

Ce qui est le cas dans au moins 14 Assemblées de wilaya où il y a plus de deux listes ayant arraché des majorités relatives. «Il n'est pas normal qu'un parti qui a obtenu plus de 40% des sièges puisse se faire priver de la présidence d'une assemblée par une alliance souvent contre nature», peste notre interlocuteur.

En ce qui concerne la wilaya phare, celle de la capitale, le FLN, bien qu'arrivé deuxième derrière le Front el Moustakbal en termes de sièges obtenus, pérenniserait la tradition qui a toujours voulu que la présidence de cette prestigieuse Assemblée lui soit revenue. Et c'est une femme qui est pressentie pour ce poste, l'avocate Nadjia Djillali, pour avoir été retenue par la direction nationale du front, selon Assas qui ajoute qu'une autre militante du parti se retrouve à la tête d'une commune, celle de Brézina, dans la wilaya d'El Bayadh.

Pour rappel, le parti FLN est suivi de près, en ce qui concerne les APW, des candidats indépendants qui comptabilisent 443 sièges et dix majorités relatives à la deuxième place, alors qu'à la troisième marche du podium, on retrouve le RND avec 366 sièges et 13 majorités relatives, le Front el Moustakbal avec 304 élus et 5 majorités relatives dont celle au niveau de l'APW d'Alger. Viennent ensuite et successivement, le MSP et el Binaa avec respectivement 239 sièges et 5 majorités relatives et 230 sièges et 3 majorités relatives.

Et le FFS qui arrive à la neuvième place avec 45 sièges et deux majorités relatives (Béjaïa et Tizi-Ouzou) est devancé par Sawt Echaâb avec 82 sièges et Fadjr Djadid qui a arraché 45 sièges mais avec une majorité relative.

M. K.